«دواجن» اللاذقية تعاني من انقطاع الكهرباء

حسن لـ«الوطن»: ٨٥٠ مليوناً إيرادات الربع الأول

اللاذقية - عبير سمير محمود

بيّن مدير منشأة الدواجن في اللاذقية باسم حسن لـ«الوطن»، أن المنشأة حققت إيرادات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بقيمة ٨٥٠ مليون ليرة سورية.

وأشار حسن إلى أنه تم العمل على زيادة الخطة الإنتاجية وتربية فوجين خارج الخطة بعدد ١٦ ألفاً وهي مستمرة خلال العام الجاري، إضافة لرفع الخطة الإنتاجية لبيض المائدة إلى ٤ ملايين بيضة إضافية عن طريق تكثيف تربية الفرخات البياضة، ليتم الإنتاج خلال الربع الأول لعام ٢٠٢١ بمعدل ٥ ملايين بيضة و٣٥ طن فروج «لحم».

وذكر أنه لدى المنشأة حالياً خمسة قطعان بيّاض، منها، القطيع ٧٢ وعدده ٣١٥٠٠ فرخة، والقطيع ٧٣ بعدد ١٧ ألف فرخة، والقطيع ٧٤، يضم ١٧٥٠٠ فرخة، جميعها قطعان منتجة للبيض، مقابل قطيعين للرعاية ويدخلان مرحلة الإنتاج بعد حوالي ٤ أشهر، ويضمان نحو ٦٦ ألف فرخة.

ولفت حسن إلى أن منتجات المنشأة من الفروج تسوق للقطاع العام، في حين أن بيض المائدة يسوق في صالات المنشأة وصالات السورية للتجارة ليصل للمستهلك بالسعر التأشيري، ويباع الصحن حالياً بسعر يتراوح بين ٦٨٠٠ – ٧٠٠٠ ليرة، وذلك أقل من السعر التمويني.

وأكد مدير المنشأة أن تراجع سعر الصرف في حال استقراره سيؤدي لانخفاض أسعار المواد كافة ومنها البيض، مبيناً أن انخفاض سعر الصرف سينعكس على سعر العلف وبالتالي يتشجع المربي على العودة إلى تربية الدواجن ما يجعل العرض أكبر من الطلب في السوق وبالتالي تنخفض الأسعار بشكل عام.

وقال حسن: إن الوضع الحالي من حيث الإنتاج والمعدلات الفنية ممتاز، وهي الأولى على مستوى منشآت المؤسسة من هذه الناحية.

من جهة ثانية، لفت حسن إلى الصعوبات التي تعاني منها المنشأة، قائلاً: أصعب ما نعانيه هو انقطاع التيار الكهربائي في ظل ساعات طويلة من التقنين، إذ يعتمد عمل المنشأة على الكهرباء بشكل كبير، مضيفاً إنه بجهود محافظ اللاذقية ومتابعته المباشرة يتم تأمين مادة المازوت لتوليد الطاقة عبر المولدات، لتكون المادة مؤمنة بشكل آلي دون وجود رصيد احتياطي.

وأشار إلى الارتفاع الكبير لأسعار الاستخدامات وصعوبة تأمينها وأهمها المواد العلفية، إضافة إلى قدم تجهيزات حظائر الإنتاج ومنها عمره أكثر من أربعين عاماً، ما يزيد صعوبات العمل بسبب اهتلاكها وزيادة تكاليف صيانتها وتشغيلها وعدم توفر القطع التبديلية.

ونوّه حسن بجهود فنيي المنشأة الذين يقومون بتجميع الخطوط الصالحة للإنتاج في مجموعة من الحظائر للحفاظ على جاهزيتها واستمرار العملية الإنتاجية.

كما لفت حسن إلى وجود نقص بالعمالة الإنتاجية للأعمال المجهدة، مع تقاعد بعض العمال، بانتظار التحاق بين ٧ – ٩ من المسرحين من الخدمة الإلزامية المفرزين إلى المنشأة، مشيراً إلى أن عدد عمال المنشأة ١٠٣ عمال.

وأكد العمل المستمر لتطوير المنشأة وتعزيز الخطة الإنتاجية، لافتاً إلى التعاقد على عزل حراري ومائي لأسطح ١٠ حظائر في قسم الفروج بفديو خلال الفترة المقبلة.

الحكومة تدرس نظاماً جديداً لإحداث أسواق الهال في المحافظات

التمويل الذاتي مع الاستعانة بالقروض

الوطن

تدرس الحكومة حالياً نظاماً جديداً لإحداث وتنفيذ أسواق الهال في المحافظات، وقد حصلت «الوطن» على نسخة من نص الدراسة المطروحة أمام الحكومة وما تزال قيد الدراسة ولم يصدر أي قرار بشأنها.

وتنص الدراسة على إحداث وتنفيذ أسواق سوق الهال في المحافظات بقرار من وزير الإدارة المحلية والبيئة، عائديتها للمحافظات ومجالس المدن لاستيعاب محال بيع الجملة ونصف الجملة للخضر والفواكه والمواد الغذائية، والمنشآت العائدة لجهات القطاع العام والمشترك التي تعمل في تجارة الخضر والفواكه أو توضيبها والمواد الغذائية، إضافة إلى مشاغل توضيب الخضر والفواكه.

على أن يراعى عند وضع المخطط التنظيمي للمشروع، منح المساحة اللازمة لكل نوع من أنواع المحال بما يحقق الجدوى الاقتصادية ويتناسب مع حجم العمل أو النشاط، ومراعاة عدد ومساحات المقاسم ضمن كل نوع من أنواع الأعمال التي يمارسها المستفيد، بحيث يشغل كل نوع قطاعاً مناسباً من حيث الموقع والمساحة وعدد المقاسم والاحتياجات المستقبلية بالتنسيق مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وحسب الدراسة يتم تصنيف المقاسم المعدة للبناء في المشروع إلى ثلاث فئات، الأولى هي المقاسم المخصصة لأبناء المهنة، وتقسم إلى مقاسم محال بيع الجملة ونصف الجملة للخضر والفواكه والمواد الغذائية، ومقاسم مشاغل توضيب الخضر والفواكه.

أما الفئة الثانية فتكون للمقاسم المخصصة لبناء المشيدات العامة (المعرفة بالقانون رقم /٢٣/لعام ٢٠١٥) بحسب حاجة المشروع وتسلم للجهات العامة ذات العلاقة مجاناً، والفئة الثالثة هي المقاسم المخصصة للأبنية الخدمية والاستعمالات الخاصة حسب حاجة المشروع، وتحدد من المحافظة أو المدينة ممثل (مصارف – مطاعم – محطات وقود...إلخ) شريطة عدم السماح بتبديل هذه المهن إلى مهن تتعلق بتجارة الخضر والفواكه أو توضيبها أو المواد الغذائية المختلفة، ويتم استثمارها وفق نظام العقود النافذ من المحافظة أو المدينة لمصلحتها وتخصص نسبة ٣٠ بالمئة من ريعها لمصلحة خدمات المشروع.

وذكرت الدراسة أن تمويل إنشاء المشروع يتم عن طريق التمويل الذاتي من موازنة المحافظة أو المدينة، إضافة إلى القروض من المصارف والجهات المقرضة الأخرى المرخصة أصولاً، والمبالغ المخصصة كمساهمة من صندوق الدين العام لتنفيذ البنية التحتية للمشروع وتسديد بدلات الاستملاك المرصودة في اعتمادات الوزارة، كما يتم التمويل من واردات السلف والأقساط من المستفيدين، والسلف الموجودة في موازنة المحافظة أو المدينة المعنية لمصلحة تنفيذ السوق، وتستوفى من المستفيدين في حال بيع المقاسم. كما يمكن التمويل والاستثمار من القطاع المشترك أو الخاص بإشراف المحافظة أو المدينة أو من المصارف والجهات العامة أو الخاصة المرخصة أصولاً، وعن طريق المنح والهبات المقدمة من المصادر المختلفة حسب الأنظمة والقوانين النافذة.

على أن يستفيد من المشروع الفئات المحددة من المستثمرين المرخصين في أسواق الهال القائمة وأسواق الهال الأخرى ذات المهنة، المنذرين بهدم محالهم لتنفيذ مشروع ذي نفع عام، والمطلوب منهم إخلاء محالهم، أو الانتقال إلى المشروع وتغيير أوجه الانتفاع لمحالهم القائمة، إضافة إلى أصحاب محال بيع الجملة ونصف الجملة القائمة، وأصحاب مراكز توضيب الخضر والفواكه القائمة، والمنشآت العائدة للقطاع العام أو المشترك التي تعمل في تجارة الخضر والفواكه أو توضيبها أو المواد الغذائية، والراغبين بإنشاء محال بيع الجملة أو نصف الجملة للخضر والفواكه والمواد الغذائية، والراغبين بإنشاء مراكز توضيب الخضر والفواكه، بحيث يراعى تخصيص كل مستفيد بمساحة تتناسب مع حجم محله ومهنته وتلبية احتياجات المهنة وتطورها، على أن يتولى إدارة السوق من الناحية التشغيلية وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من خلال لجنة دائمة لتشغيل السوق، وتحدد مدة عملها بأربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة تتألف من مدير السوق ويسمى بقرار من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بناء على اقتراح المحافظ من العاملين الدائمين في الدولة من الفئة الأولى من حملة الإجازة في الاقتصاد أو الهندسة الزراعية، ويمتلك خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال التسويق الزراعي، إضافة إلى أعضاء ممثلين عن المحافظة أو المدينة يسميها المحافظ أو رئيس مجلس المدينة، وعن وزارتي التجارة الداخلية وحماية المستهلك والزراعة والإصلاح الزراعي، وممثلين عن المؤسسة السورية للتجارة، والاتحاد العام للفلاحين، واتحاد الغرف الزراعية السورية، وممثل عن غرفة التجارة.

أسعار المواد الغذائية تشهد انخفاضاً طفيفاً.. وأجور النقل تشعل أسعار الخضار في السويداء

السويداء– عبير صيموعة

بدأت حركة الشراء في السويداء تنشط مع بداية شهر رمضان الفضيل والتي جاءت بالتوازي مع ما شهدته بعض المواد الغذائية من انخفاض في الأسعار مقارنة مع أسعار الشهر الماضي حيث تراوح سعر الليتر من زيت دوار الشمس بين ٨٥آلاف و٨٢٠٠ ليرة بعد أن تجاوز سعر الليتر منها سابقا الـ١٣ ألفاً كما سجل كيلو السكر سعر ٢٠٠٠ ليرة وانخفض بدوره سعر السمون النباتية والحيوانية بمعدل ألفين إلى ثلاثة آلاف للكيلو حسب النوعية إضافة إلى الرز الذي انخفض بدوره ليبدأ من ٢٢٠٠ إلى ٤ آلاف.

وأكد التجار ممن التقيهم «الوطن» تراجعاً في أسعار كثير من المواد الواصلة من الموردين في دمشق مع بقاء ارتفاعها مقارنة بأسعارها خلال العام الماضي إلا أن هذا الانخفاض أدى إلى تحريك السوق في ظل الظروف الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها المواطنون جراء تدني مستوى الدخل.

وبموازاة ذلك رصدت «الوطن» ارتفاعاً كبيراً بأسعار جميع أنواع الخضار والورقيات والتي أكدها تجار المفرق في الأسواق مشيرين إلى أن الارتفاع طال جميع الأنواع مقارنة مع أسعارها في الأمس حيث وصل كيلو البندورة إلى ١٥٠٠ بعد أن كان أمس ٨٠٠ ليرة والفليفلة الحلوة إلى ٥ آلاف فيما كانت بالأمس ٤ آلاف ليسجل الكوسا ٢٥٠٠ للكيلو بعد أن كان ١٢٠٠ ليرة مبررين هذه الأسعار بارتفاعها ضمن سوق هال السويداء لدى تجار الجملة.

تجار سوق الهال بالسويداء أكدوا لـ«الوطن» أن ارتفاع الأسعار كان بناء على أسعار الوارد من الخضار من أسواق الهال في المحافظات المجاورة يضاف إليها ارتفاع أجور النقل بسبب شح المحروقات حيث لفت أحد التجار إلى وصول أجرة سيارة نقل الخضار من دمشق إلى السويداء إلى ١٧٠ ألفاً بعد أن كانت لا تتجاوز ١٢٠ ألفاً.

بدورها رئيسة دائرة حماية المستهلك في السويداء رشا رحروح أوضحت لـ«الوطن» قيام الدوريات بجولاتها التموينية على الأسواق ضمن الإمكانات المتاحة حيث يتم مطابقة الأسعار حسب الفواتير الواردة من الموردين ومن تجار أسواق الهال وبناء عليه يتم تنظيم الضبوط في حال ثبوت وجود أي تلاعب بالأسعار أو عدم إعلان عنها.

تباين حاد بالأسعار في أسواق حماة.. والتموين: نظمنا ٢٧ مخالفة في يومين

حماة- محمد أحمد خبزاري

أبدى المواطنون في حماة ارتياحهم لصدور المرسوم رقم ٨ للعام ٢٠٢١ المتضمن قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجديد، مطالبين بتطبيقه منذ اليوم، لكون الواقع الراهن للأسواق المحلية في حماة – بحسب قولهم – يتطلب ذلك، كضرورة قصوى لضبط فلتان أسعار معظم المواد الغذائية وغير الغذائية، التي لم تنخفض رغم استقرار سعر الصرف وكبح جماح الدولار بالسوق السوداء.

وبيّن المواطنون أنه من الضروري اليوم وقبل الغد، تطبيق العقوبات الواردة بالقانون الجديد، بحق المخالفين من البائعة والتجار، الذين يغشون المواد ويتلاعبون بأسعارها. ولفت العديد منهم إلى أن أسعار معظم المواد الغذائية والاستهلاكية، ارتفعت قبيل رمضان المبارك، وهي تارية ومتباينة ومختلفة من محل لآخر.

وأوضحوا أن الأسعار باستثناء الزيت الذي حددته وزارة التجارة الداخلية، ارتفعت مجدداً، مع ملاحظة مهمة أن كل محل يبيع على هواه من دون أي تقيد بالتسعيرة إن وجدت، إذ إن معظم المحال لا تعلن أسعارها! وفقوا إلى تباين أسعار المواد بين محل وآخر، فعلبة السمنة النباتية وزن ٢ كغ تباع بمحل بـ١٦ ألف ليرة لتصل في محال أخرى إلى ٢٠ ألف ليرة، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظفات والمناديل الورقية، وكيس مسحوق الغسيل حموي المنشأ، يباع بين ٧٥٠٠-٩٠٠٠ ليرة! وقال بعضهم: التفاوت بين الباعة ليس على خفض الأسعار وإنما على رفعها في رمضان.

وطالب المواطنون مؤسسات التدخل الإيجابي، بمنافسة التجار وتوفير المواد بأسعار معقولة في هذا الشهر الفضيل، لكسر احتكارهم للمواد وتلاعبهم بالأسعار.

وبيّن مصدر في فرع السورية للتجارة في حماة – فضّل عدم ذكر اسمه لوجود توجيه شفوي من الإدارة العامة بحصر التصريح للصحافة بها – أنه تم طرح تشكيلة سلعية متنوعة بمجمع أبي الفداء وصالات حماة وأسواق المناطق، تتضمن مواد غذائية وغير غذائية، وبأسعار تقل عن نظيرها بالأسواق بين ٢٥-٣٠ بالمئة.

وأشار إلى أنه تم طرح سلتين غذائيتين تتضمن كل منهما مواد رمضانية، بقيمة ٢٥ و٥٠ ألف ليرة.

فيما زعم رئيس دائرة حماية المستهلك بمديرية التجارة الداخلية في حماة محمد جعفر سفاف، أن أسعار المواد الأساسية انخفضت بنسبة ٣٠ بالمئة، وهي ضمن النشرة الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية.

وأكد أن دوريات حماية المستهلك تتابع الأسعار على مدار الساعة، ولن تتهاون بمخالفة أي تاجر أو بائع يرفع الأسعار أو يستغل الطلب على المواد.

وأشار إلى أن دوريات الرقابة نظمت خلال اليومين الماضيين ٣٧ ضبطاً، ١٧ منها لعدم الإعلان عن الأسعار، وعدم تداول الفواتير وتقاضي أسعار وبدل خدمات زائدة.

وبيّن أن الشهر الماضي كان الأكثر بالمخالفات، فقد نظمت الدوريات ٩٣٥ ضبطاً، ٢٠٥ منها عدم الإعلان عن الأسعار و١٥٢ عدم إبراز فواتير، و٦٨ للبيع بسعر زائد والامتناع عن البيع، فيما أغلق ٥٤ محلاً ومنشأة لارتكاب أصحابها مخالفات جسيمة.

هكذا نجحت تجربة طرطوس في معالجة أوضاع الآليات غير المسجلة بالنقل

يونس لـ«الوطن»: ضبطت استهلاك الوقود وحصرت كل الآليات غير النظامية

طرطوس- هيثم يحيى محمد

طلب مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة أول من أمس من وزارتي النفط والإدارة المحلية والبيئة إصدار بطاقات توصيف مؤقتة للدراجات النارية غير المسجلة في مديريات النقل تمكنها من تعبئة مخصصاتها من البنزين ريثما تتم تسوية أوضاعها، وإلغاء بطاقات الماستر خلال شهر من تاريخه، عندما قرأت عن هذا الطلب عادت بي الذاكرة لعام ٢٠١٨ عندما وصلت لمحافظة طرطوس و«الوطن» شكاوى عديدة من أصحاب الدراجات غير المسجلة في النقل بسبب التوقف عن تعبئتهم بالبنزين بعد تطبيق البطاقة الذكية، وتذكرت كيف أن المحافظة ولجنة النقل درست أوضاعهم واتخذت جملة إجراءات مهمة لحل مشكلتهم مقابل أمور تعود بالخير للمصلحة العامة ولمصلحتهم، وللدقة أكثر وللاستفادة من هذه التجربة المهمة التقت «الوطن» مدير نقل طرطوس محمد يونس حيث شرح لنا الخطوات والإجـراءات التي قامت بها محافظة طرطوس لحل هذا الملف قائلاً: سارعت محافظة طرطوس وبتوجيهات من محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى، ومنذ بدء العمل بنظام البطاقة الذكية للوقود عام ٢٠١٨ في المحافظة إلى اتخاذ مجموعة من الإجـراءات والقـرارات بغية تنظيم استخدام البطاقة والحد من الازدحام على محطات الوقود والتوزيع العادل وضبط كميات الوقود المسلمة للمحافظة من ناحية استهلاكها وتوزيعها على كل أنواع المركبات والآليات والمعدات الزراعية والصناعية والفعاليات التجارية والصناعية على اختلاف نشاطاتها.

وأضاف: من هنا كانت جملة القرارات والتعاميم والإجراءات التي تم اتخاذها لوضع آلية لمنح البطاقة الذكية لمختلف أنـواع المركبات والآلـيات الهندسية وغيرها (جرارات – دراجات – تركسات– بواكر....) غير المسجلة في مديرية النقل سواء التي تحمل أوراق نظامية أم التي لا تحمل وكذلك المعدات الزراعية (مضخات الماء– آلات جز العشب وغيرها) والمولدات الكهربائية، حيث أصدر تعميماً كلف بموجبه كلاً من مديرية نقل طرطوس وفرع المرور وفرع المحروقات ومدير التنمية الإدارية في الأمانة العامة للمحافظة بوضع الأسس اللازمة لمنح البطاقة الذكية لهذه المركبات والآليات والمعدات.

وأصدر المحافظ بناء على محضر اجتماع اللجنة قراراً متضمناً أسس منح البطاقة الذكية للآليات والمعدات غير المسجلة عبر تشكيل لجان في جميع مناطق المحافظة برئاسة معاون مدير المنطقة ممثلاً عن قيادة الشرطة، وبعضوية كل من معاون رئيس دائرة النقل الفرعية ممثل مديرية النقل، و معاون رئيس دائرة التموين في المنطقة ممثل مديرية التموين، و أحد العاملين في مجلس مدينة المنطقة ممثل عن المدينة مقرراً.

واشار إلى أن مهمة اللجنة فتح سجلات مؤقتة لتسجيل طلبات المواطنين الحائزين المركبات غير المسجلة في مديرية النقل /دراجات – جرارات –معدات زراعية –مولدات كهربائية – سيارات تحمل موافقات من الجهات المختلفة.. الخ/ بحيث تتضمن مفصل هوية حائز الآلية ومواصفاتها /النوع – الصانع – الطراز – رقم الهيكل – رقم المحرك – اللون/ ومنح أصحاب العلاقة إشعاراً لتصنيع بلاك من الألمنيوم أبعاده ٧/٥ سم يتضمن معلومات / المحافظة طرطوس – رقم التسلسل يؤخذ من السجل– نوع الآلية– رقم الهيكل /وبعد تأكد اللجنة من تصنيع البلاك وتركيبه على هيكل الآلية يمنح بطاقة ورقية بالآلية تتضمن البيانات المذكورة في البلاك بتوقيع وختم رئيس اللجنة على الوجه الأول وعلى الوجه الثاني تدون / بطاقة مؤقتة صالحة فقط للحصول على بطاقة ذكية لتعبئة المحروقات ولا تخول حائز البطاقة استعمال مركبته إلا وفق أحكام قانون السير والقوانين والأنظمة النافذة / على أن يلتزم أصحاب العلاقة مراجعة اللجنة الفرعية خلال الشهر الأول من كل عام لتحديث البيانات ودفع ما يترتب من رسوم في حال وجودها.

وأكد يونس أن محافظة طرطوس تفردت بهذه الإجراءات منذ عام ٢٠١٨ وكان من نتائجها تعطيل استهلاك الوقود، وحصر وضبط جميع الآليات غير المسجلة في مديرية النقل وما لذلك من إيجابيات إدارية وأمنية، وحصر جميع المعدات الزراعية والمولدات، والتخفيف من تداول هذه الآليات للوقود في السوق السوداء، المحافظة مستمرة بتطبيق هذه الإجراءات حتى تاريخه.